**اتفاق الطائف بين المصيبة والكارثة"**

22-12-2020 | 01:24 **المصدر**: النهار



[**غسان حجار**](https://www.annahar.com/arabic/authors/%D8%BA%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%B1)[**@ghassanhajjar**](http://www.twitter.com/ghassanhajjar)

رغم الكلام عن التهويل القذر الذي ينذر [#المسيحيين](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d9%8a%d8%ad%d9%8a%d9%8a%d9%86) بالتحجيم و[#المثالثة](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ab%d8%a7%d9%84%d8%ab%d8%a9) كلما تحدَّث احدهم عن تعديل اتفاق [#الطائف](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d8%a6%d9%81)، تصدر اصوات جديدة في هذا المجال من باب التهديد والوعيد الذي لم يعد ذا تأثير في ظل الخراب الذي يصيب الوطن كلاً، وفي ظل انهيار المؤسسات التي يعتبرها المسيحيون، أكثر من غيرهم، الضمانة الحقيقية اذ لا سلاح ايرانياً يقوّيهم، ولا امتداداً عربياً خليجياً يمكن ان يسعفهم. وبالتالي تصبح المطالبة المسيحية بإعادة النظر في النظام محاولة لإعادة ترميم ما تهدم بعدما ثبت ان النظام الحالي لم يعد قابلاً للحياة. ولعل من المعارضين لأي تعديل للطائف مسيحيون خائفون على المناصفة، كما ان من مشجعي التعديل لغير المصلحة الطائفية، مسلمون متنورون ينشدون بلداً أفضل، وفي طليعتهم المرجع الدستوري حسن الرفاعي الذي يروي في كتابه القيّم جداً "حارس الجمهورية" بعضاً من ظروف اقرار الاتفاق الذي صار في صلب الدستور. ويقول الرفاعي: "اجتمعنا في الطائف، وكنا نواباً فاقدي الشرعية، لأننا مدّدنا لأنفسنا. وقد وُزّعت علينا ورقة فيها أفكار للمناقشة. قضيت ليلة بأكملها في دراستها، فوجدت كثيراً من الأفكار التي لا يمكن أن تُقبل لتضمّنها مخالفات دستورية وقانونية وعدم معرفة بالقانون الإداري والقواعد الدستورية في الأنظمة الجمهورية الديموقراطية البرلمانية. وفي اليوم الثاني، اجتمع النواب وطُلب منهم التصويت المبدئي على الورقة الموزّعة في اليوم السابق... فامتنعتُ عن التصويت".

ما استثار الرفاعي على النحو الذي دفعه الى موقفه المقاطِع، هو ورود أفكار ومفاهيم اعتبرها صادمة ومنافية لِما تعلّم وقرأ ومارس في مجال العلم الدستوري. فكان رده على الورقة الموزّعة أن حدد الأخطاء التي استرعت انتباهه عند القراءة الأولى، وتشهد على ذلك المسوّدة التي ما زال يحتفظ بها، والتي تُظهر ملاحظاته المدوّنة بخط يده، بقلم رصاص، في الهوامش!

وقد عقد فعلاً المؤتمرات الصحافية وأعاد المطالبة بلجنة حقوقيين تُصلح ما يمكن إصلاحه وتصوّب ما يمكن تصويبه، ولكن آماله ذهبت سدىً، وصحّ قوله للأمير سعود الفيصل: "إن طُبّق الطائف فهذه مصيبة، وإن لم يطبّق فكارثة!". وقد كان لريمون اده رأي مشابه حين قال: "إن اتفاق الطائف كان سيئاً في نصّه ثم صار أسوأ في تنفيذه".

Volume 0%

ويرى الرفاعي أن المشكلة ليست فقط في نصوص الطائف وفي صياغته التي أتت غالباً ملتبسة، بحيث مكّنت كل مشارك في الطائف من الادعاء أنه حقّق نقاطاً لمصلحة فريقه، بل إن الخلل الكبير يعود الى الممارسة والى الرجال الذين طبّقوا الطائف منذ سنة 1990، كما زاد الخلل منذ سنة 1992 بإزاحة غالبية النواب الذين شاركوا في الطائف، ووصول من أتت بهم المخابرات السورية والمقاطعة المسيحية لتلك الانتخابات.

هذا الخلل تأكد بعد سنة 2005، أي بعد خروج الجيش السوري ومخابراته من [#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86)، إذ زادت الخلافات بين السياسيين وكثُرت تفسيراتهم حتى قيل إن الدستور أصبح وجهة نظر. ألم نرَ كيف أن شعار "الميثاقية" أصبح شمّاعة يلجأ إليها كبار السياسيين كلما أرادوا التغطية على مواقفهم، وكيف برر نواب مقاطعتهم وتغيّبهم عن جلسات انتخاب رئيس الجمهورية بحجة حق ديموقراطي ابتدعوه؟! وللحديث تتمة.